الأمم المتحدة S/2010/296

مجلس الأمن

Distr.: General
9 June 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

أولا – مقدمة

١ – يقدِّم هذا التقرير بيانا بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٨٩٩ (٢٠٠٩).

ثانيا – الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ – خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي – السوري، وظلت منطقة عمليات القوة هادئة بوجه عام. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة بواسطة مواقع ثابتة ودوريات لكفالة إبعاد القوات العسكرية لكلا الطرفين عن هذه المنطقة. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لتفقُّد مستويات المعدات والقوات في المنطقتين محدودتي السلاح. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وعلى غرار ما حدث في الماضي، منع كلا الجانبين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض المواقع التابعة لهما وفرضا قيودا تحد من حرية حركة القوة. وواصلت القوة تكييف وضع عملياتها مع الأنشطة التدريبية الجارية لقوات الدفاع الإسرائيلية في المنطقة محدودة السلاح على الجانب ألفا، ومع تزايد النشاط الإنمائي المدني السوري قرب خط وقف إطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وبنيت مواقع دفاعية جديدة على الجانب برافو في المنطقة محدودة السلاح. واحتفظ كلا الجانبين بمواقعه الدفاعية القائمة في المنطقتين محدودتي السلاح. ويواصل موظفو الجمارك الوطنية الإسرائيليون العمل بصفة دورية في موقع قوات الدفاع الإسرائيلية عند بوابة عبور قوة فض الاشتباك التي تقع بين الجولان الذي تحتله إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

140610 110610 10-39659 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

٣ - وواصلت قوة فض الاشتباك مساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتصل بمرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وخلال الأشهر الستة الماضية، ساعدت القوة على عبور ٢٣ طالبا و ١٤ مدنيا ورفات شخص واحد، وأشرفت على تسليم أحد السوريين كان قد عبر إلى الجولان الذي تحتلّه إسرائيل. وعلاوة على ذلك، سهّلت القوة نقل ٥٠٣ ٨ أطنان من التفاح وقدمت العلاج الطبي لـ ٨٥ مدنيا.

٤ - وظلت الألغام في منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، تشكِّل خطرا يتهدد أفراد القوة والسكان المحليين. وقد ازداد هذا الخطر بسبب طول فترة وجود هذه الألغام وتدهور أجهزتها التفجيرية. وواصلت القوة القيام بعمليات إزالة الألغام. ويجري التنسيق مع الوكالات الأخرى للمساعدة على الارتقاء بمستوى الوعي بخطر الألغام لدى السكان المدنيين، وبخاصة الأطفال، إلى جانب استكشاف سبل مساعدة من أصيبوا من جرّاء حوادث الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع القوّة بمشروع لإقامة علامات برميلية في إطار جهدها الرامي إلى القيام بشكل دقيق وواضح بتعليم خطّي ألفا وبرافو، اللذين يحدّدان المنطقة الفاصلة. وينطوي هذا المشروع على وضع براميل جديدة حسبما يستلزمه تعليم كلا الخطين على الأرض تعليما واضحا.

٥ - وظل قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق بالسلطات العسكرية لكل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وتعاون الجانبان كلاهما بوجه عام مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ظل زيادة السكّان وإقامة مبانٍ عديدة في المنطقة الفاصلة والمنطقتين محدودتي السلاح واتّساع رقعة الأراضي المنزرعة ومناطق رعي الماشية وزيادة الأنشطة المدنية عموما، أنشأت القوّة قدرةً للشؤون المدنية من أجل التواصل مع السلطات المدنية والتفاعل مع المجتمعات المحلية بغية شرح ولاية البعثة وأنشطتها. وتكمل قدرة الشؤون المدنية الصلات التي تقيمها القوة بشكل اعتيادي مع السلطات العسكرية والأمنية في المنطقة الفاصلة والمنطقتين محدودتي السلاح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يسرت جهود القوّة قيام مزارعين سوريين بزراعة مزارع على مقربة من الخط ألفا.

٧ - وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٠، كانت القوة تتكون من ١ ٠٤٣ جنديا من البلدان التالية: النمسا (٣٧٩ جنديا)؛ والفلبين (٣٤٣ جنديا)؛ والهند (١٩٣ جنديا)؛ وكرواتيا (٩٥ جنديا)؛ واليابان (٣١ جنديا)؛ وكندا (جنديان). وتشغّل اليابان ما مجموعه ١٥ موظفا يؤلفون عنصرا وطنيا للدعم. وبالإضافة إلى ذلك، قام ٧٩ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمساعدة القوة في تنفيذ مهامها. وأُطلعت البلدان المساهمة بقوات على التطورات والأنشطة التشغيلية للقوة خلال فترة التقرير.

ثالثا – الجوانب المالية

٨ – إن الميزانية البالغ حجمها ٤٧,٩ مليون دولار التي اقترحتُ رصدها للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ هي الآن قيد نظر الجمعية العامة خلال الجزء الثاني من دورتها الرابعة والستّين المستأنفة. ومن ثم، فإنه إذا ما قرر مجلس الأمن الموافقة على توصيتي، الواردة في الفقرة ١٤ أدناه، بشأن تمديد ولاية القوة، فسوف تقتصر تكلفة الإنفاق على القوة خلال فترة التمديد على الموارد التي توافق عليها الجمعية.

٩ – وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٣,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما مقداره ٢٤٠ ١ مليون دولار.

١٠ – وجرى تسديد التكاليف المتعلقة بالجنود والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين الممتدتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

رابعا – تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

١١ – عندما قرر مجلس الأمن، في قراره ١٨٩٩ (٢٠٠٩)، تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أهاب أيضا بالأطراف المعنية أن تنفذ فورا قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب إليَّ أن أقدم، في نهاية الفترة، تقريرا عن تطورات الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار ٣٣٨ (١٩٧٣). وقد تناول تقريري عن الحالة في الشرق الأوسط (A/64/343)، المقدم عملا بقراري الجمعية العامة ٣٠/٦٣ و ٣١/٦٣، مسألة السعي إلى إيجاد تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات من أجل تنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامسا – ملاحظات

١٢ – ظل الوضع في القطاع الإسرائيلي – السوري هادئا بوجه عام. وواصلت القوة، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لكي تُشرف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن وعلى الاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، واصلت أداء مهامها بشكل فعَّال، بتعاون من الطرفين.

١٣ - مع ذلك، فإن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. ويحدوني الأمل في أن تبذل جميع الجهات المعنية جهودا حازمة لمعالجة المشكلة من جميع جوانبها وصولا إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣). ومنذ أن توقفت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ محادثات السلام غير المباشرة التي بادرت بها تركيا، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. وإنّي أشجّع الطرفين على استئناف مفاوضات السلام في أقرب وقت ممكن بهدف إحلال سلام شامل وفقا لمرجعية مؤتمر مدريد للسلام.

١٤ - وفي ظِل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة يشكل ضرورة أساسية. وأُوصي بالتالي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد وافقت حكومة الجمهورية العربية السورية على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضا عن موافقتها عليه. ويؤمل أن يواصل الجانبان بذل جهود للتخفيف من القيود المفروضة على تنقل القوة وتيسير حركة إمداداتها.

١٥ - وفي الختام، أود أن أُشيد باللواء ناتاليو إيكارما الثالث، الذي تولّى مهام قيادة القوّة في ١ آذار/مارس ٢٠١٠، وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. فما فتئوا يؤدون بكفاءة وتفان المهام الكبيرة التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأُعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تمد هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالمراقبين العسكريين المنتدبين للعمل في القوة.